



الكاميرو

مجموع النقاط الكلي: تقدم للجمهور معلومات قليلة جدا حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية 5%

إضاءات

المعلومات المعنونة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط الكاميرون في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة جدا حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل من الصعب جداً على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كم ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية (الحكومة) للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللفرع التشريعي (البرلمان) مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في الكاميرون، لا يتم تقديم مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية. ومع أن الكاميرون تصدر بياناً لما قبل الموازنة، إلا أنه لا يتضمن تفاصيل الموازنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام، ذلك أن الكاميرون لا تنشر تقاريراً خلال السنة المالية. وكان من شأن نشر هذه الوثائق أن يعزز مصداقية الحكومة أمام العموم، لأنها تقدم معلومات عن الكيفية التي

يجري تطبيق الموازنة وفقاً لها خلال السنة. وتصدر الكاميرون مراجعة لنصف السنة، ولكنها تفتقر إلى بعض التفاصيل.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في الكاميرون لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم نشر تقرير عن نهاية السنة، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. كما أن الكاميرون لا تعلن تقارير مراجعة الحسابات، ولا تقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات تقرير لجنة تدقيق الحسابات بشكل ناجح وفعال.

يعتبر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدوداً جداً، وذلك رغم أن الكاميرون قد ضمنت حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في قوانينها.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة الصديقة

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، يمكن أن تجعل من موازنة الكاميرون أكثر انفتاحاً. مثل زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. فعلى سبيل المثال، لا يقوم المجلس التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يعتبر استقلال المؤسسة العليا للرقابة في الكاميرون محدوداً للغاية. ويمكن إقالة رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا من دون مصادقة نهائية من الهيئة السلطة القضائية أو التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي سلطات تقريباً لتقرير أي أنواع الرقابة والتدقيق يجب القيام بها.

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	نعم
مشروع الموازنة	لا
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	لا
تقديم مشروع الموازنة للجمهور	نعم
تقرير نهاية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	لا



Open Budget Index 2008

الكاميرون

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سؤالاً مسن أسئلة استنباطية الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحث

ليونارد إيوسا

منسق في I'ONISC

الرمز البريدي: (237)، ص.ب: 11 807

العنوان: محافظة ياوندي، المركز: الكاميرون

هاتف: + (237) 22 06 42 78

بريد إلكتروني:

onisc.infos@gmail.com

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني:

www.openbudgetindex.org

